

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٠٤ لسنة ١٩٦٤

بشأن حساب المدد التي قضيت في درجة مساح بالبومية
بالنسبة للطوانف الفنية بالمبيبة العامة للسكك الحديدية ضمن المدد المخصوص
عليها في المادة ٤٠ مكررا من قانون التوظيف

رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم
السياسي لسلطات الدولة الطابا ؛وحل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوافل
المددة له ؛وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوافل
المددة له ؛

وحل القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ ؛

وحل القانون رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفي
المبيبة العامة للسكك الحديدية ؛وحل موافقة مجلس إدارة المبيبة العامة للسكك الحديدية الصادر
في ٥ يونيو ١٩٦٣ ؛

وحل ما ارتفأه مجلس الدولة ؛

وحل موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - في تطبيق أحكام المادة ٤٠ مكررا من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ المشار إليه . تعتبر المدد التي قضيت في الدرجة الثالثة خارج
المبيبة (٤٢/٤٢) بالنسبة للطوانف الفنية بالمبيبة العامة للسكك الحديدية
كأنها قضيت في الدرجة التاسعة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٦٤

بشأن آحتساب المدد التي قضيت في درجة مساح بالبومية
بالنسبة لطاقفة مستخدمي القاطرات كأنها في الدرجة التاسعة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم
السياسي لسلطات الدولة الطابا ؛وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوافل
المددة له ؛وحل موافقة مجلس إدارة المبيبة العامة للسكك الحديدية الصادر
في ٥ يونيو ١٩٦٣ ؛

وحل ما ارتفأه مجلس الدولة ؛

وحل موافقة مجلس الriاسة ؛

وحل قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم الموظفين
بالمبيبة العامة للسكك الحديدية ؛

وحل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ بتعديل القرار السابق

وحل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ بـ(الائحة التنفيذية)
لتنظيم الموظفين بمبيبة سكك حديد مصر ؛وحل قرار مجلس إدارة المبيبة العامة للسكك الحديدية الصادر
في ١٩٦٢ ؛

وحل ما ارتفأه مجلس الدولة ؛

وحل موافقة مجلس الriاسة ؛